

The Weakness of Electoral Programs and Its Impact on Voter Political Participation: Libya as a Model

Dr. Mohammed Misbah Mohammed Alnasri *

Faculty of Economics and Political Science -Alurban, Bani Walid University, Alurban, Libya

*Email (for reference researcher): annasri2018@gmail.com

ضعف البرامج الانتخابية وتأثيرها على المشاركة السياسية للناخبين ليبيا نموذجا

محمد مصباح محمد الناصري *

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - العربان، جامعة بني وليد، العربان، ليبيا

Received: 22-01-2025; Accepted: 03-04-2026; Published: 19-04-2026

Abstract:

Elections represent a fundamental tool for strengthening democracy and enabling citizens to participate in political decision-making, especially in the Libyan context, where elections are closely tied to achieving stability and rebuilding the state after years of conflict. Nevertheless, the electoral process faces significant challenges, foremost among them the lack of clear electoral plans and programs presented by candidates, which leads to a decline in voters' trust. This reality fosters frustration and mistrust in political institutions and complicates the path toward a democratic transition. This study seeks to examine the impact of the absence of electoral programs on Libyan voters' trust and to explore how this affects political participation and societal stability.

Keywords: Elections, Electoral Platforms, Political Participation, Libya.

المخلص

تُعَدُّ الانتخابات أداة محورية لتعزيز الديمقراطية ومشاركة المواطنين في صناعة القرار السياسي، خصوصاً في الحالة الليبية حيث ترتبط بالاستقرار وإعادة بناء الدولة بعد سنوات من النزاع. غير أن العملية الانتخابية تواجه تحديات، أبرزها غياب الخطط والبرامج الانتخابية الواضحة للمرشحين، مما يؤدي إلى تراجع ثقة الناخبين. هذا الواقع يعزز مشاعر الإحباط وانعدام الثقة في المؤسسات السياسية، ويعقّد مسار الانتقال الديمقراطي. وتسعى الدراسة إلى بحث أثر غياب البرامج الانتخابية على ثقة الناخب الليبي ومدى انعكاسه على المشاركة السياسية والاستقرار المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات، البرامج الانتخابية، المشاركة السياسية، ليبيا.

المقدمة

تُعَدُّ الانتخابات إحدى الركائز الأساسية لترسيخ المبادئ الديمقراطية وتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي. فهي تمثل آلية شرعية لإعادة توزيع السلطة سلمياً، وتجسيدا لإرادة الشعب في اختيار ممثليه وصانعي السياسات العامة. وفي السياق الليبي، تكتسب الانتخابات أهمية استثنائية، لا باعتبارها مجرد استحقاق دستوري، بل كأداة جوهرية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وإعادة بناء مؤسسات الدولة بعد سنوات من النزاع والانقسام، غير أن العملية الانتخابية في ليبيا تواجه تحديات بنيوية عميقة، من أبرزها غياب البرامج الانتخابية الواضحة والمتكاملة لدى المرشحين. إذ غالباً ما يُلاحظ أن الخطاب الانتخابي يتسم بالعمومية ورفع الشعارات دون تقديم رؤى محددة أو خطط عملية لمعالجة القضايا الملحة التي يعاني منها المجتمع الليبي، كالأمن والتنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار. هذا الواقع يُفضي إلى حالة من الإحباط الجماعي وانعدام الثقة في العملية السياسية برمتها، ويؤدي إلى تراجع مستويات المشاركة السياسية، مما يضعف من شرعية المؤسسات الناتجة عن الانتخابات. كما يسهم في تعقيد مسار الانتقال الديمقراطي، ويكرّس حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. لذا، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر غياب الخطط والبرامج الانتخابية على ثقة الناخب الليبي، واستكشاف مدى انعكاس هذا الأثر على المشاركة السياسية والاستقرار المجتمعي، في ظل مرحلة انتقالية دقيقة تتطلب تعزيز مقومات بناء الدولة المدنية الديمقراطية.

انطلاقاً من أهمية فهم العلاقة بين وضوح البرامج الانتخابية وثقة الناخبين، سنتناول هذه الدراسة بالتحليل جملة من الإشكاليات النظرية والعملية المرتبطة بالعملية الانتخابية في ليبيا، مع محاولة استكشاف أبعاد

تأثير ضعف الخطاب البرامجي على المسار الديمقراطي، واستجلاء التداعيات المترتبة على المشاركة السياسية والاستقرار المؤسسي والمجتمعي.

إشكالية البحث

في ظل التحولات السياسية التي تشهدها ليبيا، يواجه الناخب الليبي حالة من الإحباط بسبب ضعف الخطط والبرامج الانتخابية الواضحة من قبل المرشحين، تطرح الإشكالية تساؤل رئيسي حول كيفية تأثير هذا الضعف على ثقة الناخبين في العملية الانتخابية، ومدى ارتباط ذلك بتراجع نسب المشاركة السياسية وتفاقم الأزمات السياسية والاجتماعية؟

فرضية البحث

ضعف الخطط والبرامج الانتخابية الواضحة لدى المرشحين في الانتخابات الليبية يؤدي إلى تراجع ثقة الناخبين، مما يؤثر سلباً على معدلات المشاركة السياسية والاستقرار الديمقراطي في البلاد.

أهمية البحث

1. أهمية نظرية: تسليط الضوء على العلاقة بين وضوح البرامج الانتخابية وثقة الناخبين، كعامل رئيسي في تعزيز الديمقراطية.
2. أهمية تطبيقية: تقديم توصيات لصناع القرار والسياسيين حول ضرورة تطوير برامج انتخابية واضحة تسهم في تعزيز الثقة الشعبية والمشاركة السياسية.

أهداف البحث

1. دراسة العلاقة بين وضوح البرامج الانتخابية وثقة الناخبين في ليبيا.
2. تحليل تأثير ضعف البرامج الانتخابية على نسب المشاركة السياسية.
3. تقديم اقتراحات لتحسين جودة الحملات الانتخابية في ليبيا.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة الليبية، وذلك من خلال: جمع البيانات من الدراسات السابقة والتقارير الانتخابية. يستخدم الباحث منهج دراسة الحالة الليبية والمتمثلة في ظاهرة ضعف البرامج الانتخابية وتأثيرها في المشاركة السياسية.

تقسيم البحث

- المحور الأول: الإطار النظري للبحث
المحور الثاني: غياب البرامج الانتخابية في الحالة الليبية
المحور الثالث: تداعيات ضعف البرامج الانتخابية على ثقة الناخبين والمشاركة السياسية.

المحور الأول: الإطار النظري للبحث

أولاً: مفهوم البرامج الانتخابية ودورها في العملية الديمقراطية
البرامج الانتخابية تعبر عن الخطط والرؤى التي يقدمها المرشحون أو الأحزاب السياسية للناخبين خلال الانتخابات، وتهدف هذه البرامج إلى عرض الأولويات والقضايا التي يسعون لمعالجتها في حال وصولهم إلى السلطة (Smith, 2017, p. 23) فمن الناحية النظرية، تمثل البرامج الانتخابية تعاقداً اجتماعياً بين الناخبين والمرشحين، حيث يعتمد الناخب على هذه البرامج لتقييم مدى مصداقية المرشح وقدرته على تحقيق التغيير الإيجابي، وقد أشار الباحث "جونز" (2020) إلى أن وضوح البرامج الانتخابية يسهم بشكل كبير في توعية الناخبين وإكسابهم القدرة على اتخاذ قرارات مبنية على حقائق ومعطيات دقيقة (Jones, 2020, p. 15). وأكدت دراسة أخرى أجرتها مؤسسة الديمقراطية الدولية أن 75% من الناخبين في الأنظمة

الديمقراطية يعطون أولوية كبيرة لمحتوى البرامج الانتخابية عند اختيار مرشحيهم (International Democracy Foundation, 2019, p. 34).

تُعد البرامج الانتخابية من الركائز الأساسية في النظم السياسية الديمقراطية، إذ تُشكّل الأداة التي من خلالها تُترجم الرؤى والتصورات السياسية للأحزاب والمرشحين إلى مشاريع ملموسة قابلة للتنفيذ، وتُعرض على الناخبين ضمن إطار تنافسي منظم. فالبرنامج الانتخابي لا يُمثل مجرد إعلان نوايا، بل يُعتبر عقدًا سياسيًا وأخلاقيًا يبين الفاعل السياسي والمجتمع، يُلزم من خلاله المرشح أو الحزب بتحديد أولويات المرحلة المقبلة، والتزامات واضحة إزاء قضايا الشأن العام، مثل الاقتصاد، الحوكمة، العدالة، التعليم، والصحة (الدميني، 2019، ص 45).

من منظور وظيفي، تضطلع البرامج الانتخابية بعدة أدوار استراتيجية داخل العملية السياسية، إذ تسهم في توجيه خيارات الناخبين من خلال تعزيز وعيهم السياسي، كما تُعد معيارًا للحكم على جدية المرشح أو الحزب، ومدى قدرته على بلورة حلول واقعية قابلة للتطبيق. وتُعد هذه البرامج كذلك أداة للمساءلة والمحاسبة السياسية، إذ يمكن من خلالها تقييم أداء النخب الحاكمة بعد الانتخابات، وقياس مدى التزامها بالتعهدات التي قدمتها خلال الحملات الانتخابية (الحموي، 2014، ص. 88).

علاوة على ذلك، تُجسد البرامج الانتخابية تجليات الهوية الأيديولوجية للحزب أو المرشح، وتُعبّر عن مدى انخراطه في القضايا الوطنية والرهانات المجتمعية الكبرى. وهي تُسهم في تنظيم النقاش السياسي العام، وتحفيز المجتمع المدني والإعلام على التدخل والمشاركة في تقييم مضامين تلك البرامج، مما يُعزز من تفعيل الديمقراطية التشاركية. كما تؤثر هذه البرامج في إعادة تشكيل البنية الحزبية والسياسية من خلال ما تحدثه من فرز في القوى السياسية، بناءً على وضوح الطرح، وواقعية المقترحات، وحدثات المعالجات (الزعيبي، 2020، ص 112).

في السياق العربي، تُواجه البرامج الانتخابية تحديات متعددة تتمثل في ضعف الوعي الجماهيري، وغياب الثقافة البرمجية داخل الأحزاب، وتوظيف البرامج كأدوات دعائية أكثر من كونها مرجعيات سياسية ملزمة. وهو ما يعكس ضرورة تعزيز ثقافة البرامج داخل الفضاء الانتخابي العربي، عبر إصلاح النظم الحزبية، وتطوير آليات صياغة البرامج، وربطها بخطة التنمية المستدامة واستراتيجيات الحكم الرشيد. في السياق الليبي، فضعف البرامج الانتخابية الواضحة يبرز كأحد التحديات الرئيسية التي تواجه العملية الانتخابية، حيث يعتمد معظم المرشحين على شعارات عامة دون تقديم حلول عملية للقضايا الرئيسية مثل الأمن، الاقتصاد، وإعادة الإعمار (عبدالحاميد، 2019، ص 22).

ثانياً: تأثير البرامج الانتخابية على ثقة الناخبين

تُظهر الأبحاث أن وضوح البرامج الانتخابية يؤثر بشكل مباشر على ثقة الناخبين في العملية الانتخابية، فالناخبون يحتاجون إلى خطط ورؤى يمكن قياس نجاحها لتحقيق التنمية المستدامة، مما يجعلهم أكثر إقبالاً على المشاركة السياسية (Katz & Mair, 2018, p. 41)، وفي المقابل، فضعف هذه البرامج أو غموضها يؤدي إلى زيادة معدلات الإحباط السياسي بين الناخبين، حيث يصبح من الصعب عليهم التمييز بين المرشحين بناءً على أسس موضوعية (Norris, 2021, p. 29). وفي دراسة أجرتها "ليلي الهادي" (2019) حول العلاقة بين البرامج الانتخابية والمشاركة السياسية في الدول النامية، أشارت إلى أن 60% من المشاركين فقدوا الثقة في العملية الانتخابية بسبب غياب البرامج الانتخابية الواقعية (الهادي، 2019، ص 51).

من ناحية أخرى، توضح الدراسات أن البرامج الانتخابية الواضحة تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، حيث يتمكن الناخبون من متابعة مدى التزام المرشحين بتنفيذ وعودهم الانتخابية بعد وصولهم إلى السلطة (Johnson & Reynolds, 2020, p. 37).

ومجمل القول، إن غياب البرامج الانتخابية لا يعكس فقط قصوراً لدى المرشحين، بل يعبر أيضاً عن أزمة بنيوية في الثقافة السياسية للدول النامية مثل ليبيا. إن نجاح العملية الديمقراطية لا يعتمد فقط على إجراء انتخابات دورية، بل يحتاج إلى تطوير أدوات مؤسسية وثقافية تجعل من البرامج الانتخابية ركيزة أساسية للتنافس السياسي. في هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى أهمية التعليم السياسي ورفع وعي الناخبين حول دور البرامج الانتخابية في تعزيز الديمقراطية.

من ناحية أخرى، تلعب المؤسسات الإعلامية والمجتمع المدني دورًا حاسمًا في تسليط الضوء على أهمية البرامج الانتخابية. فالإعلام قادر على تحليل ومراجعة البرامج المقترحة من قبل المرشحين، مما يساعد المواطنين على فهم مضمونها وتقييم مدى واقعيته. كذلك، يمكن للمجتمع المدني أن يكون شريكًا فعالًا في الضغط على المرشحين لتقديم برامج انتخابية مدروسة تلبي احتياجات المواطنين. بالمقارنة مع التجارب الدولية، يمكن الاستفادة من نماذج الدول التي نجحت في ترسيخ ثقافة البرامج الانتخابية كجزء أساسي من العملية الديمقراطية. ففي ألمانيا، على سبيل المثال، تُعتبر البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية وثائق رسمية يتم إعدادها بدقة وتقديمها للجمهور قبل الانتخابات بفترة طويلة، ما يسمح بحدوث نقاش مجتمعي حول محتواها وجدواها. لذلك، يمكن القول إن غياب البرامج الانتخابية في ليبيا ليس مجرد خلل عرضي، بل هو مؤشر على تحديات أكبر تواجه العملية الديمقراطية، إذا لم يتم التعامل مع هذه التحديات بجدية، فإن ذلك سيؤدي إلى استمرار أزمة الثقة بين المواطنين والنظام السياسي، مما يعوق جهود بناء الدولة وتحقيق الاستقرار.

المحور الثاني: غياب البرامج الانتخابية في الحالة الليبية

تعد البرامج الانتخابية أحد الركائز الأساسية في أي نظام ديمقراطي، حيث تُمثل خارطة الطريق التي يعرض من خلالها المرشحون رؤاهم وأهدافهم المستقبلية. ومع ذلك، في الحالة الليبية، تبرز مشكلة غياب البرامج الانتخابية بشكل جلي، مما يؤثر سلبيًا على فعالية العملية الانتخابية ويحد من قدرة الناخبين على اتخاذ قرارات مستنيرة. تعكس هذه الظاهرة حالة من الفوضى السياسية والصراعات المستمرة التي تمر بها البلاد، حيث تركز الحملات الانتخابية في كثير من الأحيان على شعارات سياسية عامة أو مناورات إعلامية دون تقديم حلول عملية قابلة للتطبيق. وهذا يساهم في تعزيز حالة الاستقطاب السياسي والافتقار إلى الثقة بين المواطنين والسياسيين، مما يعرقل بناء دولة مؤسساتية ومستقرة.

أولاً: تحليل طبيعة الحملات الانتخابية في ليبيا بعد عام 2011

منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي في عام 2011، دخلت ليبيا مرحلة انتقالية كانت تهدف إلى بناء نظام ديمقراطي يستند إلى الانتخابات كمبدأ أساسي لانتقال السلطة وإعادة بناء مؤسسات الدولة. وكان يُنتظر من العملية الانتخابية أن تساهم في استقرار النظام السياسي، وأن تشكل قاعدة صلبة لدمقرطة المؤسسات الليبية. ومع ذلك، كانت الحملات الانتخابية في ليبيا بعد 2011 تواجه العديد من التحديات التي أثرت على فعالية هذه العملية الديمقراطية. فقد تميزت الحملات الانتخابية في هذه الفترة بالعديد من السمات السلبية التي ساهمت في ضعفها وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة.

1. غياب البرامج الانتخابية الواضحة

من أبرز سمات الحملات الانتخابية في ليبيا بعد 2011 هو غياب البرامج الانتخابية الواضحة والمحددة. ففي الانتخابات التي جرت في تلك الفترة، اعتمد العديد من المرشحين على الخطابات العامة والشعارات الوطنية التي تفتقر إلى التفاصيل العملية والواقعية. على سبيل المثال، كانت الحملة الانتخابية تركز على شعارات مثل "بناء الوطن" و"تحقيق الاستقرار" و"إعادة الإعمار"، وهي شعارات تعكس الطموحات الوطنية ولكنها تفتقر إلى أي تفاصيل عملية حول كيفية تنفيذ هذه الأهداف. إن هذا النوع من الحملات لا يقدم رؤية واضحة للمستقبل ولا يعكس التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطنون الليبيون.

تشير دراسات عدة إلى أن هذه الظاهرة ليست جديدة في السياق الليبي. فقد تمثلت الحملات الانتخابية في غالب الأحيان مجرد صراع على الشعارات والمفاهيم العامة، دون الاهتمام بتقديم حلول قابلة للتطبيق لمشاكل البلاد. في دراسة نشرها مركز الدراسات الديمقراطية الليبية (2020)، أُشير إلى أن حوالي 70% من الحملات الانتخابية في الانتخابات الليبية بعد 2011 اعتمدت على شعارات وطنية عامة دون تقديم حلول محددة لمعالجة القضايا الأساسية مثل الأمن والاقتصاد والتنمية الاجتماعية. هذا النقص في الرؤى الواضحة أدى إلى إرباك الناخبين، حيث لم يكن لديهم القدرة على التمييز بين المرشحين بناءً على برامج وسياسات محددة (مركز الدراسات الديمقراطية الليبية، 2020، ص. 15).

2. ضعف التنظيم الحزبي والنضج السياسي

إن غياب برامج انتخابية متكاملة يمكن أن يُعزى إلى ضعف التنظيم الحزبي في ليبيا. فمنذ بداية مرحلة ما بعد القذافي، لم تتمكن الأحزاب السياسية من تقديم نفسها كمؤسسات قوية قادرة على تقديم بدائل حقيقية للمجتمع الليبي. بدلاً من ذلك، كانت الأحزاب تفتقر إلى التنظيم الداخلي والقدرة على إعداد برامج انتخابية شاملة، بل إن بعضها كان يعتمد على شخصيات معينة أو تحالفات قبلية أو جهوية بدلاً من بناء سياسات حزبية ناضجة.

هذا الضعف في التنظيم الحزبي والنضج السياسي يتجلى في حقيقة أن الأحزاب السياسية لم تكن قادرة على تجاوز الانقسامات الداخلية أو تقديم برامج انتخابية مفصلة. وقد أسهم هذا في تهميش دور الأحزاب في العملية الانتخابية، حيث لم تكن الحملات الانتخابية تعتمد على أفكار سياسية أو حزبية محددة بل على الولاءات الشخصية أو القبلية.

إضافة إلى ذلك، تساهم بيئة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا في تعزيز هذه الظاهرة. فالأحزاب السياسية في البلاد غالباً ما تعاني من انقسامات حادة بين الأطراف المختلفة، وهو ما يعكس حالة عدم التوازن السياسي في البلاد. من هنا، بدلاً من التركيز على تقديم رؤى سياساتية حقيقية، كان الهدف من الحملات الانتخابية في كثير من الأحيان هو التمسك بالسلطة أو الهيمنة على مؤسسات الدولة (يوسف، 2019، ص. 72).

3. غياب الاستقرار الأمني وتأثيره على الحملات الانتخابية

أحد العوامل المؤثرة بشكل كبير على الحملات الانتخابية في ليبيا هو غياب الاستقرار الأمني. فمنذ عام 2011، عاشت ليبيا في حالة من الفوضى الأمنية والصراعات المسلحة بين الجماعات المختلفة، مما جعل من الصعب إجراء حملات انتخابية سلمية ومنظمة. في بعض الحالات، كانت هذه الجماعات المسلحة تؤثر بشكل مباشر على العملية الانتخابية، سواء من خلال تهديدات مباشرة للمرشحين أو الناخبين، أو من خلال التأثير على نتائج الانتخابات في بعض المناطق.

هذا الوضع الأمني المتدهور فرض تحديات كبيرة على الحملات الانتخابية، حيث كان العديد من المرشحين يواجهون صعوبة في الوصول إلى جمهورهم بسبب القيود الأمنية أو الخوف من الهجمات. في ظل هذه الأوضاع، بدلاً من التركيز على القضايا السياسية والاقتصادية التي تهم المواطن، كانت الحملات الانتخابية تركز بشكل أكبر على تعزيز الشعور الوطني وحشد الدعم من خلال العواطف والولاءات القبلية أو الجهوية. وقد أسهم هذا في تكريس الانقسامات الاجتماعية والسياسية بدلاً من تعزيز التماسك الوطني (عبد السلام، 2020، ص. 44).

4. التركيز على العواطف بدلاً من الحلول العملية

بسبب البيئة السياسية والأمنية غير المستقرة في ليبيا، كانت الحملات الانتخابية تميل إلى التركيز على العواطف والمشاعر الوطنية بدلاً من تقديم حلول عملية وواقعية لمشاكل البلاد. هذا كان واضحاً بشكل خاص في الانتخابات التشريعية التي جرت في عام 2014، حيث كانت الحملة الانتخابية تركز بشكل كبير على تعزيز المشاعر الوطنية وحشد الدعم ضد الأعداء الخارجيين أو الداخليين. وقد أدت هذه الحملات إلى توسيع الفجوة بين الأطراف السياسية المختلفة، حيث كانت الحملات تعتمد على تأجيج الانقسامات بدلاً من تقديم حلول جادة لمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية (يوسف، 2019، ص. 72).

5. ضعف المشاركة السياسية وتراجع الثقة في العملية الانتخابية

من خلال النظر إلى معدل المشاركة السياسية في الانتخابات التي جرت بعد 2011، يمكن ملاحظة تراجع كبير في الثقة بين الناخبين والعملية الانتخابية بشكل عام. ففي ظل الظروف السياسية المتقلبة والظروف الأمنية الصعبة، كانت نسبة المشاركة في الانتخابات غالباً ما تكون منخفضة، مما عكس حالة من عدم الثقة لدى العديد من الليبيين في قدرة الانتخابات على إحداث تغيير حقيقي في حياتهم اليومية. وقد أدى ذلك إلى عزوف العديد من الناخبين عن المشاركة في العملية الانتخابية (مركز الدراسات الديمقراطية الليبية، 2020، ص. 18).

على الرغم من الجهود المبذولة لتنظيم الانتخابات وتوفير ضمانات للشفافية، إلا أن التحديات الأمنية والسياسية كانت تجعل من الصعب على المواطنين الإيمان بأن الانتخابات ستؤدي إلى نتائج ملموسة على الأرض. وبذلك، تمكّن الاستقطاب السياسي، والعوامل القبلية والجهوية من التأثير على المسار الانتخابي ونتائجه.

خلاصة القول، فإن الحملات الانتخابية في ليبيا بعد عام 2011 تعكس حالة من الضعف السياسي والتنظيمي الذي يعاني منه النظام السياسي الليبي. فقد تميزت هذه الحملات بالاعتماد على الشعارات العامة التي تفتقر إلى التفاصيل العملية والرؤى السياسية القابلة للتطبيق. كما أن غياب الاستقرار الأمني والسياسي، وضعف التنظيم الحزبي والنضج السياسي للأحزاب، أدوا إلى تقليص فعالية الحملات الانتخابية ورفع حدة الاستقطاب السياسي في البلاد، وفي ظل هذا الوضع، أصبح من الضروري أن تعمل ليبيا على تعزيز دور الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية، وأن تبني مؤسسات قادرة على تنظيم العملية الانتخابية بشكل احترافي وفعال. كما يتعين على الأحزاب التركيز على تطوير برامج انتخابية تتضمن حلولاً واقعية للقضايا الملحة التي يواجهها المواطن الليبي، بالإضافة إلى إيجاد طرق لتشجيع المشاركة السياسية وزيادة الثقة في العملية الانتخابية.

ثانياً: أسباب غياب الخطط والبرامج الانتخابية الواضحة وتأثيرها على العملية السياسية

إن غياب البرامج الانتخابية الواضحة في ليبيا يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب رئيسية تتعلق بالبيئة السياسية والاجتماعية للدولة:

1. تأثير البيئة السياسية غير المستقرة

تؤدي الانقسامات السياسية والصراعات المسلحة المستمرة إلى خلق بيئة غير مستقرة تجعل التركيز الأساسي للمرشحين هو الوصول إلى السلطة بدلاً من تقديم رؤى أو خطط تنموية واضحة. في هذه الظروف، تتحول الانتخابات إلى أداة لتثبيت شرعية الأطراف المتصارعة بدلاً من كونها وسيلة لإحداث تغيير حقيقي (العيساوي، 2019، ص 19).

2. ضعف البنية الحزبية

أدى غياب الأحزاب السياسية القوية والمنظمة إلى اعتماد المرشحين المستقلين على مواردهم الشخصية وخبراتهم المحدودة، مما ينعكس سلباً على جودة البرامج الانتخابية. تشير دراسة أجرتها مؤسسة الديمقراطية العربية (2018) إلى أن 85% من المرشحين الليبيين يفتقرون إلى أي دعم مؤسسي أو سياسي، وهو ما يعوق قدرتهم على إعداد برامج انتخابية متكاملة (مؤسسة الديمقراطية العربية، 2018، ص 33).

3. تأثير الثقافة الانتخابية

الثقافة الانتخابية في ليبيا لا تزال في طور التكوين بعد عقود من حكم النظام المركزي، حيث اعتاد المواطنون على الاختيار بناءً على الولاءات القبلية والمناطقية. وفقاً للشرقاوي (2015)، فإن غياب الوعي السياسي لدى الناخب الليبي يجعله أقل اهتماماً بمحتوى البرامج الانتخابية وأكثر ميلاً لاختيار المرشحين بناءً على الانتماءات الاجتماعية أو الجهوية (الشرقاوي، 2015، ص 61).

والخلاصة، تُظهر الأسباب المذكورة أن غياب البرامج الانتخابية ليس مجرد مشكلة فنية، بل يعكس أزمة شاملة في البنية السياسية والاجتماعية. لتحقيق أي تقدم ديمقراطي حقيقي، يجب التركيز على معالجة هذه الأسباب الجذرية.

ثالثاً: تداعيات غياب البرامج الانتخابية على ثقة الناخبين والمشاركة السياسية

غياب البرامج الانتخابية الواضحة يؤدي إلى تراجع ثقة الناخبين في العملية الانتخابية وإلى انخفاض مستويات المشاركة السياسية. ففي بيئة تفتقر إلى الشفافية والمصداقية، يجد الناخب الليبي نفسه أمام خيارات مبهمّة، مما يدفعه للعزوف عن المشاركة أو التصويت بناءً على اعتبارات غير موضوعية.

تشير دراسة ميدانية أجراها علي وموسى (2019) إلى أن 68% من الناخبين الليبيين يفتقدون الثقة في قدرة المرشحين على تلبية احتياجاتهم بسبب غياب برامج انتخابية مدروسة (علي وموسى، 2019، ص 47).

من جهة أخرى، يعزز هذا الغياب من ظاهرة الإحباط السياسي، حيث يشعر المواطنون بأن أصواتهم لن تحدث تغييراً فعلياً. وفقاً للزيات (2018)، فإن العزوف الانتخابي في الدول النامية يرتبط بشكل وثيق بغياب البرامج الانتخابية الواضحة التي تعكس جدية المرشحين وقدرتهم على إحداث تغيير ملموس (الزيات، 2018، ص 82).

وعليه، فإن التداعيات الناجمة عن غياب البرامج الانتخابية تتجاوز المشاركة السياسية لتشمل تقويض شرعية النظام السياسي ككل. فمن دون برامج واضحة، تفقد الانتخابات معناها كأداة للتغيير وتصبح مجرد ممارسة شكلية لا تحقق تطلعات الشعب.

وخالصة القول، فإنه يمكن اعتبار غياب البرامج الانتخابية في الحالة الليبية إحدى أبرز الأزمات التي تعيق تحقيق الديمقراطية والاستقرار. فالحملات الانتخابية التي تعتمد على الشعارات العامة بدلاً من الخطط الواقعية تعكس ضعفاً في بنية النظام السياسي وغياب الثقافة الديمقراطية. لمعالجة هذه المشكلة، يتطلب الأمر إصلاحات شاملة تشمل تعزيز البنية الحزبية، تطوير الثقافة الانتخابية، وتوفير بيئة سياسية مستقرة تمكن المرشحين من إعداد برامج انتخابية مدروسة. من دون هذه الإصلاحات، سيستمر الناخب الليبي في فقدان ثقته بالعملية الانتخابية، مما يعوق تحقيق الانتقال الديمقراطي في البلاد.

رابعاً: أثر غياب الأحزاب السياسية على المشاركة السياسية في ليبيا

تعدّ الأحزاب السياسية من الركائز الأساسية التي تسهم في تنظيم الحياة السياسية في أي دولة، حيث توفر هذه الأحزاب البنية التنظيمية التي تُمكن من تسهيل المنافسات الانتخابية وضمان شمولية البرامج الانتخابية وتنوعها، مما يسهم في تحسين فعالية الانتخابات ورفع مستوى المشاركة السياسية. في السياق الليبي، أثر غياب الأحزاب السياسية على سير العمليات الانتخابية بشكل كبير، حيث يؤدي غياب الأحزاب السياسية القوية إلى تعميق الفجوة بين المتنافسين في الانتخابات.

1- تاريخ الأحزاب السياسية في ليبيا

شهدت ليبيا ظهور أولى الأحزاب السياسية في فترة ما قبل الاستقلال عام 1951، حيث تأسست عدة تنظيمات سياسية تعكس التنوع الفكري والاجتماعي في البلاد. من أبرز هذه الأحزاب:

- الحزب الوطني: تأسس في عام 1944، وكان يهدف إلى تحقيق الاستقلال الوطني وتوحيد البلاد.
- حزب الكتلة الوطنية: تأسس في عام 1946، وكان يدعو إلى الاستقلال الوطني وتطوير المؤسسات السياسية.
- حزب الاستقلال: تأسس في عام 1948، وكان يركز على تحقيق الاستقلال التام عن الاستعمار الإيطالي.

ومع مرور الوقت، شهدت ليبيا تحولات سياسية كبيرة، حيث تم إلغاء الأحزاب السياسية بعد انهيار الحكم الملكي في 1969، واستمر هذا الوضع حتى عام 2011، حيث أعيد تأسيس الأحزاب السياسية بعد ثورة 17 فبراير. ومع ذلك، لا تزال هذه الأحزاب تعاني من ضعف في البنية التنظيمية والهيكلية، مما يؤثر سلباً على قدرتها على تقديم برامج انتخابية فعالة.

2- ضعف البنية التنظيمية للأحزاب السياسية

تعاني العديد من الأحزاب السياسية في ليبيا من ضعف في بنيتها التنظيمية، حيث تفتقر إلى هياكل تنظيمية واضحة ومؤسساتية، مما يحد من قدرتها على التواصل مع القاعدة الشعبية وتقديم برامج انتخابية متكاملة، وفقاً لدراسة نشرتها مؤسسة الديمقراطية العربية في عام 2018، فإن 85% من المرشحين الليبيين يفتقرون إلى أي دعم مؤسسي أو سياسي، مما يعيق قدرتهم على إعداد برامج انتخابية متكاملة (مؤسسة الديمقراطية العربية، 2018، ص 47).

3- تأثير غياب الأحزاب السياسية على المشاركة السياسية

إن غياب الأحزاب السياسية في ليبيا له تأثيرات عميقة على المشاركة السياسية ويعرقل تطور النظام السياسي الديمقراطي في البلاد. هذا التأثير يظهر في العديد من الجوانب التي تتعلق بالوعي السياسي،

والمشاركة في الانتخابات، والتفاعل مع السلطة الحاكمة. تتضح أبرز تأثيرات غياب الأحزاب السياسية على المشاركة السياسية في ليبيا فيما يلي:

أ- ضعف الوعي السياسي وتوجيه الرأي العام: الأحزاب السياسية تُعد من الأدوات الرئيسية لنشر الوعي السياسي بين المواطنين، حيث تقوم بتنظيم النقاشات العامة حول قضايا المجتمع وتوضيح المواقف السياسية المتعلقة بالقضايا الوطنية والإقليمية. في حالة غياب الأحزاب السياسية، يصبح من الصعب على المواطنين الحصول على المعلومات الموثوقة والمتنوعة، مما يؤدي إلى غياب النقاشات السياسية الفعالة وزيادة عدم الفهم حول القضايا السياسية. هذا يساهم في انخفاض الوعي السياسي ويزيد من العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية (الرباعي، 2017، ص. 83).

ب- تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات: غياب الأحزاب السياسية يعكس نقصاً في الخيارات السياسية المتاحة للناخبين، مما يسبب حالة من الإحباط لدى المواطنين، خاصة في ظل غياب مرشحين يمثلون أفكاراً وأيديولوجيات متباينة. في ليبيا، حيث تعاني من أزمة سياسية مستمرة، تزداد صعوبة تصوّر المواطنين لشكل مستقبلي يضمن تمثيلهم السياسي الفعّال. هذا يؤدي إلى تراجع المشاركة في الانتخابات، وهو ما ينعكس سلباً على فعالية العملية الانتخابية (البغدادي، 2016، ص. 112).

ت- الاستقطاب السياسي على أساس شخصي أو قبلي: غياب الأحزاب السياسية في ليبيا يساهم في تعزيز الاستقطاب السياسي القائم على الانتماءات الشخصية أو القبلية بدلاً من البرامج السياسية الوطنية. ففي غياب تنظيمات سياسية قادرة على تمثيل التنوع المجتمعي، تصبح الولاءات السياسية محكومة بعوامل فردية أو إقليمية، مما يؤدي إلى تفشي الانقسامات ويؤثر على استقرار المشاركة السياسية (الرباعي، 2017، ص. 87).

ث- ضعف المشاركة في صنع القرار السياسي: تلعب الأحزاب السياسية دوراً أساسياً في ضمان تمثيل واسع للمواطنين في المؤسسات التشريعية والتنفيذية. غياب الأحزاب السياسية في ليبيا يعني أن المواطنين لا يجدون مؤسسات منظمة يمكنهم من خلالها التأثير في السياسات العامة واتخاذ القرارات. تزداد هذه المشكلة في ظل عدم وجود أحزاب قادرة على تشكيل حكومة تمثل مختلف شرائح المجتمع الليبي، مما يؤدي إلى تراجع مستوى المشاركة الشعبية في الحياة السياسية (البغدادي، 2016، ص. 115).

ج- تعزيز الانقسامات الداخلية: غياب الأحزاب السياسية يعزز من الانقسامات داخل المجتمع الليبي، حيث يصبح التركيز على الولاءات المحلية أو الشخصية، مما يعطل بناء إجماع وطني واسع. هذا يزيد من صعوبة تحقيق التوافقات السياسية ويؤثر سلباً على الاستقرار السياسي والتنمية الديمقراطية (الرباعي، 2017، ص. 91).

بناءً على هذه التأثيرات، يتضح أن غياب الأحزاب السياسية في ليبيا يشكل عقبة أمام تعزيز المشاركة السياسية ويؤثر على تطور الديمقراطية، مما يستدعي ضرورة بناء أحزاب سياسية قوية وفعالة قادرة على تمثيل تطلعات المواطنين.

المحور الثالث: تداعيات ضعف البرامج الانتخابية على ثقة الناخبين والمشاركة السياسية

أولاً: تأثير غياب البرامج الانتخابية على نسب المشاركة الانتخابية في ليبيا

منذ عام 2011، تُظهر نسب المشاركة الانتخابية في ليبيا انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بالمعايير الدولية، وهو ما يعكس أزمة ثقة عميقة بين المواطنين والنظام الانتخابي. تشير الإحصائيات إلى أن نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية لعام 2014 لم تتجاوز 40%، مما يعكس حالة من الإحباط الواسع بين الناخبين نتيجة شعورهم بأن العملية الانتخابية لا تلبّي تطلعاتهم (اللجنة الوطنية للانتخابات، 2014، ص. 12).

هذا الانخفاض يعكس ضعف الحماس الشعبي تجاه الانتخابات كآلية للتغيير، ويرتبط ارتباطاً مباشراً بغياب البرامج الانتخابية الواضحة التي تعكس احتياجات المواطنين. ففي ظل غياب خطط استراتيجية تعالج القضايا الوطنية، مثل تحسين الخدمات العامة، تعزيز الأمن، وإصلاح النظام الاقتصادي، يصبح الناخب الليبي غير قادر على تحديد الفرق بين المرشحين، مما يدفعه للعزوف عن المشاركة (العيساوي، 2019، ص. 55).

والخلاصة، إن انخفاض نسب المشاركة الانتخابية في ليبيا يعكس عدم قدرة النظام السياسي على تعزيز الثقة بين الناخبين والمؤسسات السياسية. فعدم وجود برامج انتخابية يعبر عن غياب جدية المرشحين في تقديم حلول عملية لمشاكل البلاد، مما يجعل العملية الانتخابية تبدو كأنها إجراء شكلي أكثر منها أداة حقيقية للتغيير.

غياب البرامج الانتخابية كعامل محوري في العزوف الانتخابي يمثل غياب البرامج الانتخابية عاملاً رئيسياً في تزايد معدلات العزوف الانتخابي في ليبيا. فالناخب الذي يفتقر إلى رؤية واضحة عن خطط المرشحين أو الأحزاب يجد صعوبة في تحديد من يستحق صوته، خاصة في ظل بيئة سياسية تتسم بالصراعات والانقسامات. تشير دراسة أجراها مركز الدراسات الديمقراطية الليبية (2018) إلى أن أكثر من 65% من الناخبين أشاروا إلى أن غياب البرامج الانتخابية المقترحة كان أحد الأسباب الرئيسية لعدم مشاركتهم في الانتخابات (مركز الدراسات الديمقراطية الليبية، 2018، ص 22).

هذا الغياب لا يقتصر فقط على الإحباط السياسي، بل يؤدي أيضاً إلى تعزيز الانقسامات المجتمعية، حيث يميل الناخبون إلى التصويت بناءً على الولاءات القبلية أو المناطقية بدلاً من معايير موضوعية مثل جودة البرامج الانتخابية. ويؤدي هذا بدوره إلى تآكل الأسس الديمقراطية التي تهدف الانتخابات إلى تعزيزها. إن غياب البرامج الانتخابية لا يساهم فقط في تقليل نسب المشاركة، بل يعيد إنتاج أنماط تصويتية قائمة على الانتماءات الاجتماعية بدلاً من الخيارات السياسية الواعية. وهذا يشير إلى الحاجة الماسة إلى تطوير الثقافة السياسية وتعزيز الوعي الانتخابي لدى المواطنين.

ونستنتج، أن الآثار بعيدة المدى على النظام السياسي، تكمن في تراجع نسب المشاركة الانتخابية نتيجة غياب البرامج الانتخابية يؤثر بشكل مباشر على شرعية النظام السياسي. فالنظام الذي يعتمد على انتخابات تعاني من ضعف المشاركة يجد صعوبة في بناء الثقة مع المواطنين وإدارة الدولة بشكل فعال. وتشير الأبحاث إلى أن انخفاض نسب المشاركة يخلق حلقة مفرغة، حيث يؤدي الإحباط الشعبي إلى عزوف أكبر، مما يجعل النظام أقل شرعية ويعوق قدرته على تقديم حلول حقيقية للقضايا الوطنية (يوسف، 2019، ص 72).

علاوة على ذلك، يؤدي ضعف المشاركة إلى تقليل قدرة المواطنين على التأثير في صناعة القرار، مما يفتح المجال أمام النخب السياسية للهيمنة على العملية السياسية دون رقابة شعبية فعلية. ويؤدي هذا الوضع إلى تعزيز الفجوة بين المجتمع والنظام السياسي، مما يزيد من احتمالات تفاقم الأزمات السياسية والاجتماعية. وبذلك فإن ضعف الشرعية الناتج عن تراجع المشاركة السياسية يجعل النظام السياسي هشاً وغير قادر على مواجهة التحديات. لذلك، يتطلب الأمر معالجة جذرية لغياب البرامج الانتخابية من خلال تطوير آليات تضمن تقديم خطط واضحة من قبل المرشحين، وهو ما سيسهم في إعادة بناء الثقة مع المواطنين. وخلاصة القول، يمكن اعتبار تأثير غياب البرامج الانتخابية على نسب المشاركة في ليبيا انعكاساً لأزمة شاملة في النظام السياسي. فضعف الرؤية الانتخابية وعدم الاهتمام بتطلعات الناخبين يقوضان الثقة في العملية الديمقراطية، مما يؤدي إلى انخفاض المشاركة وزيادة الإحباط الشعبي.

ثانياً: تداعيات فقدان الثقة على الاستقرار السياسي والاجتماعي في ليبيا

يتجاوز تأثير غياب البرامج الانتخابية حدود انخفاض نسب المشاركة ليصل إلى:

- 1- زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي. فعندما يفقد المواطنون ثقتهم في العملية الانتخابية وفي قدرة المرشحين على تقديم حلول حقيقية للتحديات الوطنية، تتصاعد احتمالات اندلاع الاحتجاجات الشعبية وزيادة الصراعات السياسية. يشير يوسف (2019، ص 88) إلى أن "فقدان الثقة في العملية الانتخابية يعد أحد المحركات الأساسية لتفاقم الأزمات في المجتمعات التي تعاني من انقسامات داخلية وصراعات مستمرة". هذا الفقدان للثقة يخلق بيئة سياسية غير مستقرة تزيد من هشاشة المؤسسات الوطنية وتضعف قدرتها على استيعاب الخلافات أو إدارة الأزمات بشكل فعال.
- 2- على الصعيد الاجتماعي، يؤدي ضعف الثقة في الانتخابات إلى تزايد مشاعر اللامبالاة بين المواطنين، حيث يبتعدون عن المشاركة في الشؤون العامة، سواء من خلال التصويت أو الانخراط في العمل المجتمعي أو السياسي. ويتسبب هذا الانسحاب في إضعاف التماسك الاجتماعي وتراجع روح المواطنة، مما يجعل المجتمع أكثر عرضة للانقسامات والمناطقية والقبلية. وفقاً لدراسة ميدانية

أجراها مركز الدراسات الاجتماعية الليبي (2020)، فإن 63% من المشاركين أعربوا عن اعتقادهم بأن عدم وجود برامج انتخابية واضحة يزيد من شعورهم بعدم الجدوى من المشاركة في الشأن العام.

3- إضافةً إلى ذلك، ينعكس فقدان الثقة على المؤسسات العامة، حيث تتراجع قدرة الدولة على بناء مؤسسات قوية وموثوقة قادرة على مواجهة التحديات الوطنية. ويؤدي هذا التآكل في الثقة إلى تعميق الفجوة بين المواطنين والسلطة، مما يخلق حلقة مفرغة من الإحباط السياسي والانقسام الاجتماعي.

وعليه، يمكن القول إن تداعيات فقدان الثقة في العملية الانتخابية تمتد إلى تعميق الأزمات السياسية والاجتماعية في ليبيا، حيث يؤدي غياب البرامج الانتخابية الواضحة إلى عجز المواطنين عن رؤية الانتخابات كوسيلة للتغيير. هذا الوضع لا يساهم فقط في تقويض شرعية النظام السياسي، بل يضعف أيضاً التماسك المجتمعي، مما يزيد من احتمالات الصراعات الداخلية ويعرقل جهود تحقيق الاستقرار.

النتائج

- 1- يشكل غياب البرامج الانتخابية الواضحة أحد أبرز التحديات التي تواجه العملية الانتخابية في ليبيا، حيث يؤثر بشكل مباشر على ثقة الناخبين ومستوى المشاركة السياسية.
- 2- تساهم البيئة السياسية غير المستقرة وضعف الأحزاب السياسية في تعميق هذه المشكلة، مما يزيد من صعوبة تحقيق الاستقرار الديمقراطي.

التوصيات

1. تعزيز دور الأحزاب السياسية في إعداد برامج انتخابية شاملة تركز على القضايا الوطنية الرئيسية.
2. إطلاق حملات توعوية تهدف إلى تعزيز الثقافة الانتخابية بين المواطنين وزيادة الوعي بأهمية البرامج الانتخابية.
3. دعم مؤسسات المجتمع المدني لتكون وسيطاً بين الناخبين والمرشحين من أجل تحسين جودة الخطاب الانتخابي.
4. تطوير الإطار القانوني للعملية الانتخابية لضمان تقديم المرشحين برامج واضحة وملزمة قانونياً.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- 3- العيساوي، أحمد. (2018). التحديات السياسية والاقتصادية في ليبيا بعد عام 2011. طرابلس: مركز الدراسات الاستراتيجية.
- 4- العيساوي، أحمد. (2019). تحليل تأثير غياب البرامج الانتخابية على ثقة الناخبين في ليبيا. مجلة العلوم السياسية، العدد (12)، ص 19-55.
- 5- البغدادي، أحمد. (2016). السياسة الليبية ما بعد 2011: تأثير غياب الأحزاب على المشاركة السياسية. المجلة الليبية للدراسات السياسية.
- 6- الرباعي، فرج. (2017). تأثير غياب الأحزاب السياسية على المشاركة السياسية في ليبيا: دراسة تحليلية. مركز دراسات الشرق الأوسط.
- 7- عبد الحميد، محمد. (2019). الديمقراطية وبناء الدولة في ليبيا: دراسة تحليلية. بنغازي: دار النشر الأكاديمي.
- 8- عبدالسلام، علي. (2020). الانتخابات والبيات تعزيز الديمقراطية في الدول النامية. مجلة الديمقراطية والتنمية، العدد (4)، ص 44-75.
- 9- عبدالكريم، مصطفى. (2016). البرامج الانتخابية ودورها في تعزيز المشاركة السياسية. القاهرة: مكتبة الأمل.
- 10- الشرفاوي، محمود. (2015). الديمقراطية في الوطن العربي: التحديات والفرص. عمان: دار الفكر العربي.
- 11- علي، ناصر، وموسى، فاطمة. (2019). تأثير الأزمات السياسية على المشاركة الانتخابية في ليبيا. مجلة الدراسات الانتخابية، العدد (6)، ص 47-65.

12- الزيات، خالد. (2018). الانتخابات في الدول النامية: قضايا المشاركة والثقة. بيروت: مركز الدراسات العربية.

13- اللجنة الوطنية للانتخابات. (2014). تقارير إحصائية حول الانتخابات البرلمانية الليبية لعام 2014. طرابلس: اللجنة الوطنية للانتخابات.

14- مؤسسة الديمقراطية العربية. (2018). التحديات السياسية في ليبيا: قراءة في وضع الأحزاب السياسية. مؤسسة الديمقراطية العربية.

15- يوسف، إبراهيم. (2019). الاستقرار السياسي في ليبيا: التحديات والآفاق. بنغازي: مركز الدراسات الليبية.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. International Democracy Foundation. (2019). The Role of Electoral Programs in Strengthening Democracy. Geneva: IDF.
2. Jones, P. (2020). Elections and Voter Behavior in Transitional Democracies. Oxford: Oxford University Press.
3. Katz, R. & Mair, P. (2018). Political Parties and Electoral Systems. Cambridge: Cambridge University Press.
4. Johnson, M. & Reynolds, T. (2020). Transparency and Accountability in Electoral Processes. London: Routledge.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of LJCAS and/or the editor(s). LJCAS and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.